# ALMAWROUTH

A REFEREED QUARTERLY JOURNAL CONTROVERSIES IN THE FOLKLORE BY SHARJAH INSTITUTE FOR HERITAGE Seventh year - Issue - 27 - SEP . 2022



القرقور.. صناعة البحر الذكية لأسلافنا.

2019 الشارقة عاصمة عالمية للكتاب SHARJAH WORLD BOOK CAPITAL

السعر 15 درهماً إماراتياً

unesco Centre Under the auspices of UNESCO

معهد الشارقة للتراث SHARJAH INSTITUTE FOR HERITAGE

Sharjah Institute For Heritage Publications

مجلة فصلية محكّمة تعنى بالتراث الثقافي تصدر عن معهد الشارقة للتراث السنة السابعة - العدد - 27 - سبتمبر 2022

A REFEREED QUARTERLY JOURNAL CONTROVERSIES IN THE FOLKLORE BY SHARJAH INSTITUTE FOR HERITAGE Seventh year - Issue - 27 - SEP . 2022

27

المأثور ALMAWROUTH 27

الدلالات الرمزية لطقوس الزواج في الريف المغربي.

نظم حيازة الأرض في بادية الإمارات.

الطريق نحو وضع منظومات وطنية للكنوز البشرية.

قصة أحقيار الحكيم في الأدب السرياني.

مجلـة فصليـة محكّمـة
تعنى بالتـراث الثقـافي
تصدر عن معهد الشارقة للتراث
السنة السابعة - العدد - 27 - سبتمبر 2022



## الدراسات



## المقالات



## عروض الكتب



# الطريق نحو وضع منظومات وطنية عربية للكنوز البشرية الحيّة

محمد ناسمي*

## La voie vers l'établissement de systèmes nationaux arabes de trésors humains vivants

**Mohamed Nasmi**

* باحث في التراث الشعبي – المغرب





**Résumé:**

Cet article tente de comparer les expériences de différents pays (européens, asiatiques, africains) ayant pu développer leurs systèmes nationaux pour Les Trésors humains vivants, ainsi que d'exposer des Projets arabes les plus importantes relative aux Trésors humains vivants. D'autre part l'article va proposer quelques recommandations sur l'utilisation du patrimoine culturel arabe dans le but de produire un système national de trésors humains vivants, en contribuant, ainsi, à susciter un large débat arabe sur le sujet.

**الملخص:**

يحاول هذا المقال عقد مقارنة بين تجارب دول مختلفة (أوروبية، آسيوية، إفريقية)، تمكنت من وضع منظوماتها الوطنية للكنوز البشرية الحيّة، وكذلك التعريف بأهم المحاولات العربية التي عملت على وضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة، ومن جهة أخرى إعطاء بعض التوصيات حول توظيف الخصوصية الثقافية العربية في أي مشروع مستقبلي من شأنه إخراج منظومة وطنية للكنوز البشرية الحيّة، وبهذا إسهام في فتح نقاش عربي واسع حول الموضوع.

## تقديم

لما كان الارتباط الوثيق بين التراث الثقافي غير المادي والهوية الوطنية، كان لزاماً حمايته وصونه من الاندثار؛ لأن في حمايته حماية أولاً للهوية الوطنية من المسخ والذوبان، ولما تبين لعلماء الفولكلور والباحثين في التراث الثقافي غير المادي، أن الطرق التقليدية قاصرة عن حمايته وصونه، من الاندثار كان من الواجب التفكير في اتخاذ تدابير تختلف عن تلك التي استخدمت حماية التراث الثقافي المادي والتراث الطبيعي، منها التركيز على استمراريته بنقله من جيل إلى جيل، ولهذا سيتم الاعتماد على منظومة الكنوز البشرية الحية لحماية التراث الثقافي غير المادي للدول في طابعه الحي والممارس، من خلال حملته من الأشخاص الممارسين وذوي الخبرة، وذلك لضمان حق الأجيال المستقبلية في أن يصلها تراثها الشعبي الوطني حياً لا ميتاً في بطون الكتب، أو في الصور الفوتوغرافية الشاهدة عليه.

ومن هنا جاء هذا المقال الذي يحاول من جهة تسليط الضوء على بعض التجارب العالمية التي وضعت المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحيّة، ومن جهة أخرى، الوقوف عند أهم المحاولات العربية لوضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة، وأخيراً الخروج ببعض التوصيات في الموضوع.

## الكنوز البشرية الحيّة.. لمحات تاريخية

تعدّ اليابان أول دولة في العالم وضعت منظومتها الوطنية للكنوز البشرية الحيّة لحماية تراثها الثقافي الذي تعرض للتدمير أثناء الحرب العالمية الثانية، وتعرض معه الأفراد الحاملين للتراث الثقافي غير المادي لمجموعة من المخاطر التي يمكن إجمالها في موت عدد من الأشخاص الحاملين لهذا التراث غير المادي في الحرب العالمية الثانية، و«تحول مجموعة منهم إلى حرف أخرى، وتخليهم عن حرفهم التقليدية عقب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية»[1]، إضافة إلى «زيادة التغريب والتحديث في المجتمع الياباني منذ أواخر القرن التاسع عشر»[2]، وهكذا ستسن اليابان في سنة 1950 قانون حماية الممتلكات الثقافية، الذي عرف تعديلات









عدة، كان آخرها سنة 2004، ويرتبط بهذا القانون حماية الكنوز البشرية الحية، بعدها ستتبعها كوريا الجنوبية التي وضعت قانون حماية الممتلكات الثقافية سنة 1962، والذي من بين ما نص عليه كذلك حماية الكنوز البشرية الحية الكورية. وفي سنة 1985 ستطلق تايلاند المشروع الوطني للفنانين الذي يمثل اعترافاً وتقديراً للفنانين المحترفين الذين خلفوا أعمالاً فنية لا تقدر بثمن في مصلحة وخدمة الأمة التايلاندية، أما في سنة 1992 فستضع الفلبين منظومتها الوطنية للكنوز البشرية الحيّة «بموجب المرسوم الجمهوري رقم 7355، [...] وقد مُنحت الجائزة للمرة الأولى في عام 1993 (لثلاثة أشخاص)، ثم في عام 1998 (لشخصَين)، وفي عام 2000 (لثلاثة أشخاص)، وفي عام 2004 (لثلاثة أشخاص). وعُيِّنت اللجنة الوطنية للثقافة والفنون (NCCA) لتكون الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام الكنوز الوطنية الحيّة»، وفي سنة 1993 قدمت كوريا الجنوبية للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، برنامج حماية الكنوز البشرية الحية، الذي بدوره دعا بقية دول العالم إلى خلق منظومات



وطنية للكنوز البشرية الحية خاصة بها، إسوة بالدول الآسيوية، وهكذا ستضع دول أخرى عدة خارج آسيا منظوماتها الوطنية للكنوز البشرية الحية، مثل: فرنسا سنة 1994، جمهورية التشيك سنة 2001، بلغاريا سنة 2002، نيجيريا سنة 2004، السنغال سنة 2006، موريتانيا سنة 2006.

## في لقب الكنوز البشرية الحيّة:

على الرغم من وجود لقب الكنوز البشرية الحيّة Trésors humains vivants اللقب الرسمي الذي وضعته منظمة اليونسكو، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ألقاب متعددة تدل على لقب الكنوز البشرية الحيّة، وهذا راجع «لكون (اليونسكو) أعطت للدول حرية اختيار اللقب والتعريف المناسب الذي يعبر عن حملة تراثها الثقافي غير المادي، ومن جهة أخرى هناك دول، مثل الدول الآسيوية، كانت تتوافر على منظوماتها الوطنية للكنوز البشرية قبل دعوة (اليونسكو)، وهو ما جعل أغلب الدول التي وضعت منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة، لم تلتزم بلقب الكنز البشري الحي، بل عوضته بألقاب وطنية محلية»[4]، مثل Conservateurs de biens culturels immatériels importants أي المحافظون على الممتلكات الثقافية غير المادية المهمة في اليابان، وباللغة المحلية Ningen Kokuho، وفي كوريا الجنوبية نجد لقب détenteurs de biens culturels immatériels importants وباللغة الكورية poyuja، أما في تايلاند فنجد لقب الفنان الوطني، وكذلك في الفلبين، حيث يعوض غاواد سا مانليليخا نغ بايان» (Gawad sa Manlilikha ng Bayan) أو باختصار «غامابا» GAMABA لقب الكنز البشري الحي، والأمر نفسه نجده أيضاً في الدول الأوروبية التي وضعت منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة، حيث نجد الألقاب المحلية عوضت لقب الكنوز البشرية الحيّة، ففي فرنسا نجد لقب Maître d'art أي معلم الفن، أما في جمهورية التشيك لقب حامل تقاليد الفنون الشعبية والحرف اليدوية.

وإذا كانت أغلب دول العالم قد عوضت لقب الكنوز البشرية الحية بألقاب محلية، فإن الوطن العربي لم يشذ عن ذلك، حيث نجد أن الأمر نفسه يستمر، فعلى الرغم من رواج المصطلح الرسمي للكنوز البشرية الحيّة عبر «اليونسكو»، إلا أننا نجد في الأوساط الأكاديمية والمهتمة بالتراث الثقافي غير المادي العربي، تستعمل عدداً من المصطلحات المحلية مثل الرواة الشعبيين، أو الإخباريين، وحملة التراث الشعبي، وحملة الموروث الشعبي، والمُعَلّمين، أو بتبني ترجمات غير رسمية للقب الرسمي، مثل الكنوز الإنسانية الحيّة.. إلى غيرها من الألقاب.











## تعريف الكنوز البشرية الحيّة المتعدّد والمتنوّع:

وإذا كان لقب الكنوز البشرية الحيّة قد عوضته ألقاب محلية عدة، فكذلك التعريف الذي وضعته منظمة اليونسكو للكنوز البشرية الحيّة، بأنهم «الشخصيات المتوافرة على مستوى عال من المعارف والمهارات الضرورية لتأويل أو إعادة بناء الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي»[5]، لم تلتزم به أغلب الدول التي وضعت منظوماتها الوطنية للكنوز البشرية الحيّة، وعوضته بتعاريف محلية. وذلك لكون بعض الدول كما ذكر سابقاً كانت تتوافر على منظوماتها الوطنية قبل دعوة «اليونسكو»، إضافة إلى أن كل دولة عرفت مصطلح الكنوز البشرية الحيّة انطلاقاً من العناصر التراثية غير المادية التي غطتها منظومتها الوطنية الخاصة بها، وهو ما يتماشى مع رؤية منظمة اليونسكو التي تركت هامشاً واسعاً للدول للاجتهاد بما يتوافق والخصوصيات المحلية»[6]، وهكذا جاءت تعاريف الكنوز البشرية الحيّة، حسب المنظومات الوطنية كالآتي:

ففي كوريا عرفت بأنها «الأفراد أو المنظمات، التي تجسد التراث الثقافي غير المادي، وتعطيه قيمة تاريخية أو فنية أو أكاديمية»، وفي الفلبين تم تعريفهم بأنهم «المواطنون أو مجموعات من المواطنين المشاركين في الفن التقليدي الفلبيني حصراً، والذين وصلوا إلى مستوى عال من التميز التقني والمهاري والفني، وترسخها على نطاق واسع، والذين يمارسون حالياً مع الدرجة نفسها من المهارة التقنية والفنية في الماضي»[7]، أما في فرنسا فقد عرف معلم الفن بأنه «مهني متميز متمكن من مجموعة من التقنيات والمهارات المهنية الاستثنائية أو النادرة، والمعترف به من قبل بقية المهنيين لخبرته ومهاراته التعليمية، ويجب أن تكون له القدرة على نقل معارفه ومواهبه للمتعلمين للأبد»[8]، أما في منظومة الكنوز البشرية الحيّة التشيكية، فتم تعريف حامل للتقاليد الفنون الشعبية والحرف اليدوية بأنه «كل مواطن في جمهورية التشيك يعمل في تقاليد الفنون الشعبية والحرف اليدوية، فهو لقب الاعتراف بالمهارات، والتمكن من العمليات والتقنيات، وكذلك للجهود المبذولة للحفاظ عليها، وجعلها معروفة للجمهور، ونقلها إلى الأجيال القادمة».

أما المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحيّة الإفريقية، فقد عرفت الكنوز البشرية الحيّة كالآتي: فنيجيريا، عرفت الكنز البشري الحي بأنه «الشخص الذي يبلغ أكثر من 50 عاماً، الحامل للجنسية النيجيرية، المتمكن من المهارات والتقنيات المرتبطة بأشكال معينة من التراث



الثقافي غير المادي، وعلى استعداد لنقلها إلى الأجيال المستقبلية»، أما السنغال فقد عرفت الكنوز البشرية الحيّة بأنهم «الأشخاص أو الجماعات الذين يحملون المعارف أو الخبرات، وهم الفاعلون الاستراتيجيون لنقلها والمشاركون فيها، وكذلك في أعلى درجة لصون وتعزيز التراث الثقافي للشعب»[9]، في حين عرفت موريتانيا الكنوز البشرية الحيّة بأنهم «الأشخاص والمجموعات الذين يعدّون من حملة التراث والقادرين على نقله للأجيال، بقصد توظيفهم للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، ويتعلق الأمر خاصة بفنون العرض والممارسات الاجتماعية والمعارف الخاصة بالفطرة، وبالكون والمهارات المرتبطة بالصناعة التقليدية الموريتانية»[10]، أما مشروع القانون المتعلق بمنظومة الكنوز الإنسانية الحية المغربي فعرف الكنز البشري الحي في مادته الثالثة، بأنه «كل شخص معترف له بامتلاكه مستوى عالياً جداً للمعارف والخبرات والمهارات اليدوية والكفاءات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي»[11].

## من يستحق أن يكون كنزاً بشرياً حيّاً

حدّدت منظمة اليونسكو مجموعة من المعايير التي عدّت بوساطتها يجب اختيار وإعلان الكنوز البشرية الحيّة، وهي:

- القيمة الاستثنائية لعبقرية الإبداع الإنساني.
- التجذر في التقاليد الثقافية والاجتماعية.
- الطابع التمثيلي لمجتمع معين.
- أولوية عناصر التراث الثقافي غير المادي المهدّدة بالانقراض.

إلى جانب هذه المعايير وضعت «اليونسكو» معايير إضافية أخرى لاختيار الكنز البشري الحي: كالتميز في التمكن من المعارف والمهارات، والقدرة على الاستمرار في تطوير المعارف والمهارات، إضافة إلى إرادة الشخص وقدرته على نقل معارفه أو خبراته ومهاراته إلى الأجيال القادمة.[12]

وبالرجوع إلى المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحيّة، نجد أن كل دولة حاولت إضافة إلى المعايير التي وضعتها «اليونسكو» في اختيار الكنوز البشرية الحيّة، إلى تبيئ هذه المعايير بحذف أو إضافة معايير أخرى، بما يتلاءم والخصوصيات الثقافية لكل دولة، وهو ما أدى إلى التنوع في المعايير الخاصة لاختيار الأفراد والجماعات المرشحة، لتكون كنوزاً بشرية حيّة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

فاليابان مثلاً، أنشأت وزارة التربية وكالة الشؤون الثقافية التي عهد إليها بوضع معايير اختيار الكنوز البشرية الحيّة، والاستجابة لطلبات وزارة التربية المتعلقة بتصنيف وتحديد التراث الثقافي وفروعه، والتي يجب أن تنتهي بإعداد تقرير من طرف متخصصين، يرفع لمجلس الشؤون الثقافية من أجل دراسته، وعلى أساس هذا التقرير، وبعد دراسته يتم إصدار توصيات بشأن حماية عناصر التراث الثقافي غير المادي والكنوز البشرية الحية المرتبطة بها. أما في تايلاند فيعدّ مكتب اللجنة الوطنية للثقافة (NHCC)، المعين من قبل وزير التربية والتعليم في عام 1984، الجهة المسؤولة عن منظومة الكنوز البشرية الحية التايلاندية، والذي حدد معايير عدة للمرشحين للقب الكنز البشري الحيّ، منها مثلاً: أن يكون المرشح تايلاندي الجنسية، وأن يكون حاصلاً على صفة فنان ذي خبرة واسعة، ومؤلفاً أعمالاً فنية مميزة، ومعترف بها على نطاق واسع في مجال تخصصه، كما يجب عليه توثيق ونشر المعرفة في مجاله الفني. أما فرنسا فقد أنشأت مجلس الحرف سنة 1994 بموجب قرار وزاري، الذي يعدّ الهيئة الاستشارية الخاصة بمنظومة الكنوز البشرية الحيّة، ويترأسه وزير الثقافة



والاتصالات مع الرئيس الفخري الذي يقوم بالتمثيل، وقد وضعت معايير عدة لاختيار الكنز البشري، منها مثلاً: ممارسة المهنة لمدة عشر سنوات على الأقل، وامتلاك مهارات نادرة أو استثنائية، والسعي نحو التميز، إلى جانب الموافقة على نقل هذه المعرفة المتميزة إلى المتدربين،



أما نيجيريا فبدورها حددت معايير عدة لاختيار الكنز البشري الحيّ، من أهمها أن يكون المترشح بالغاً 50 عاماً من العمر، ومن أصحاب المهارات المهددة بالانقراض، والاستعداد لتقديم التضحيات، ومواجهة الصعوبات والمخاطر الكامنة في مجال عملهم، وأن يكون الأفراد أو المجموعة قادرة ومستعدة لتطوير معارفهم ومهاراتهم، والاستعداد لتطبيق أفكار وتقنيات جديدة.

## الأهداف من وضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة:

تعدّدت الأهداف التي أسهمت في التفكير لوضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة، ومن أهمها: مسايرة التطور الذي ظهر نتيجة إعادة تعريف علم الفولكلور في أوائل السبعينيات، بالاعتراف بأهمية سياق الأداء، وهو ما جعل «دراسة الفولكلور باعتباره علماً يتتبع آثار هوية إنسانية... وأصبحت بذلك الكيفية التي يرتبط بها الفولكلور بالجماعة مهمة للغاية»[13]، إضافة إلى دعوة منظمة اليونسكو الدول إلى التفكير في «اتخاذ تدابير تختلف عن تلك التي استخدمت من أجل حفظ المعالم التاريخية والمواقع والأماكن الطبيعية، فمن أجل الإبقاء على التراث ثقافي غير المادي حيّاً، يجب أن يظل جزءاً لا يتجزأ من ثقافة ما»[14]، حتى يتسنى حمايته وصونه حياً وممارساً عبر ارتباطه بالجماعات والمجموعات والمجتمعات المحلية وبيئته الثقافية المحلية التي أنتجته. ومن جهة أخرى، الاعتراف رسمياً بالأشخاص الحائزين معرفة عالية من المعارف والمهارات الضرورية في التراث الثقافي غير المادي، وضمان انتقال هذه المعارف والمهارات الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي بشكل متقن من الكنوز البشرية الحيّة إلى الأجيال الصاعدة، وأيضاً لضمان التطبيق الجيد لبنود اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، التي أصدرتها «اليونسكو» سنة 2003.

## الكنوز البشرية الحيّة في اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003:

جاءت اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، باعتبارها مرحلة متطورة في مسار حماية التراث الثقافي غير المادي، وتجاوز بعض نقائص اتفاقية توصية بشأن صون الفولكلور لسنة 1989، وقد ركزت اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لسنة





2003، في تحديد وصون التراث الثقافي غير المادي على الجماعات والأفراد والمجموعات، وهو ما يتماشى وروح وفلسفة مصطلح التراث الثقافي غير المادي الذي يركز على صون التراث في طابعه الحيّ الذي يضمن توريثه ونقله للأجيال القادمة.

ولهذا نجد أن الاتفاقية انطلاقاً من تصديرها تؤكد ضرورة الكنوز البشرية الحيّة الحاملة لهذا التراث، ودورها الكبير في توثيق التراث الثقافي غير المادي، من خلال الاعتراف «بأن الجماعات، وخاصة جماعات السكان الأصليين، والمجموعات، وأحياناً الأفراد، يضطلعون بدور مهم في إنتاج التراث الثقافي غير المادي، والمحافظة عليه وصيانته وإبداعه من جديد، ومن ثم يسهمون في إثراء التنوع الثقافي والإبداع البشري».[15]

وهو ما أكده أيضاً التعريف الذي قدمته الاتفاقية حول التراث الثقافي غير المادي، والذي جاء فيه « يقصد بعبارة (التراث الثقافي غير المادي) الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعدّها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة، بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزّز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة».[16]

وانطلاقاً من التعريف يظهر أن تحديد عناصر التراث





الثقافي غير المادي، لا يمكن لها أن تتم إلا بإشراك الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، التي تعدّه جزءاً من تراثها، كما أن عملية حمايته تتم عبر نقله وتوارثه جيلاً بعد جيل، وهذا يجعل أن الكنوز البشرية الحية تلعب الدور الأكبر في عمليتي تحديد التراث الثقافي غير المادي وصونه، وهكذا يتبين أنه لا يمكن أن يوجد تراث ثقافي غير المادي من دون حملته من الجماعات والمجموعات والأفراد.[17]

ومن بين الطرق لحماية التراث الثقافي غير المادي، ركزت الاتفاقية على طريقة نقله، خاصة عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وهنا يأتي دور منظومة الكنوز البشرية الحيّة في نقب هذا التراث للأجيال المقبلة، ما يضمن دوامه واستمراريته، وتجنب أسباب ضياعه وزواله، من «التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تجديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لاسيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث»[18].

وفي الفصل الثالث حول صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني، دعت «اليونسكو» إلى مجموعة من الإجراءات للحفاظ وحماية عناصر هذا التراث، ومن هذه الإجراءات ما يتصل بالكنوز البشرية الحية ففي المادة 11: دور الدول الأطراف دعت «اليونسكو» كل دولة إلى «القيام، في إطار تدابير الصون المذكورة في الفقرة 3 من المادة 2، بتحديد وتعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة»[19].

كما دعت الدول من خلال المادة 13، للقيام بتدابير أخرى لصون التراث الثقافي غير المادي وتنميته وإحيائه، من خلال إجراءات عدة، وذلك من أجل «تيسير إنشاء أو تعزيز مؤسسات التدريب على إدارة التراث الثقافي غير المادي، وتيسير نقل هذا التراث من خلال المنتديات والأماكن المعدة لعرضه أو للتعبير عنه»[20]، وهو الأمر الذي اعتمدته الدول التي وضعت منظومات وطنية للكنوز البشرية الحية، من خلال خلق مدارس ومعاهد وطنية تعمل فيها الكنوز البشرية الحية على نقل معرفها ومهارتها للمتعلمين من الأجيال الحالية، وهو ما سيضمن الاستمرارية للعناصر التراث الثقافي غير المادي.

وفي المادة 14: التثقيف والتوعية وتعزيز القدرات، من الوسائل التي دعت «اليونسكو» الدول للخدمة هذا الغرض «استخدام وسائل غير نظامية لنقل المعارف»[21].

وتأتي المادة 15 مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد للتأكيد كذلك على دور الكنوز البشرية الحية في الحفاظ على عناصر التراث الثقافي غير المادي «تسعى كل دولة طرف، في إطار أنشطتها الرامية إلى حماية التراث الثقافي غير المادي، إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات، والمجموعات، وأحياناً للأفراد، الذين يبدعون هذا التراث، ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته»[22].

## المحاولات العربية لوضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحيّة

تعدّ موريتانيا الدولة العربية الوحيدة التي وضعت منظومتها الوطنية للكنوز البشرية الحيّة، ففي نوفمبر 2006 أنشأ مجلس الوزراء الموريتاني نظاماً للكنوز البشرية الحية، يمكن من تعريف الأشخاص والمجموعات الذين يعدّون من حملة التراث الثقافي غير المادي، والقادرين على الحفاظ عليه ونقله للأجيال الصاعدة. أما المغرب، ففي سنة 2012 تقدمت وزارة الثقافة بمشروع قانون حول الكنوز البشرية الإنسانية الحية، الذي ينص على أن يكون «تسيير المنظومة من قبل السلطة الحكومية المكلفة الثقافة التي تنسق مع بقية القطاعات الحكومية الأخرى المعنية مباشرة بالموضوع، وكذا مع الأشخاص

الحاملين للتراث الثقافي غير المادي، كما ينص على إنشاء لجنة خبراء وطنية، تضطلع بدور استشاري، وتتولى اختيار المرشحين للقب كنوز الإنسانية الحية، وتسهر على ضمان تطبيق المنظومة.

كما ينص مشروع القانون أيضاً على تعيين سكرتارية لمساعدة السلطة الحكومية واللجنة الوطنية على تطبيق هذه المنظومة، ويحدد كذلك معايير مضبوطة لاختيار الكنوز الإنسانية الحية، ويشير إلى كيفيات التمويل اللازمة لإدارة وتعزيز واستدامة المنظومة، ويبين حقوق والتزامات كل من الكنوز البشرية الحية والمتدربين».[23] ولكون هذا المشروع لم ير النور إلى يومنا هذا، لكن بعد ذلك ستبدأ مبادرة رسمية أخرى في إطار وضع منظومة وطنية للكنوز البشرية الحية، حيث في إطار سياسة وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي للحفاظ على الحرف والصناعات التقليدية المغربية من الانقراض ستوقع في نوفمبر 2017 «توقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونسكو بشأن وضع نظام وطني للكنوز البشرية الحية خاص بقطاع الصناعة التقليدية».[24]



من المبادرات العربية المهمة في مجال الحفاظ على الكنوز البشرية الحية العربية وتراثهم الثقافي غير المادي، مبادرة معهد الشارقة للتراث في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أطلق منذ سنة 2017 جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي، بعد «إصدار صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، المرسوم الأميري رقم 19/ لسنة 2017م، بشأن إنشاء وتنظيم جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي»[25]، والتي تمنح في ثلاثة مجالات، من بينها الكنوز البشرية الحية التي تقسم إلى ثلاث فئات، هي: جائزة الراوي المحلي، وجائزة الراوي العربي، وجائزة الراوي الدولي، وذلك للدور المهم للكنوز البشرية الحية في إنتاج التراث الثقافي غير المادي وصونه والحفاظ عليه، بل إبداعه من جديد، وقد حدد القائمون على الجائزة شروطاً عدة للمترشحين لها، منها: «أن يكون الراوي (الكنز البشري الحي) من حملة التراث؛ أي من جماعات السكان الأصليين. وأن يكون من حملة الروائع الأدبية الشفهية، أو المعارف التراثية أو المهارات الحرفية، وأن يكون له دور فعال في الحفاظ على التراث الثقافي الإنساني»[26]، وبالإضافة إلى هذه الجائزة فمعهد الشارقة ينظم سنوياً ملتقى الراوي، الذي يعرف بالكنوز البشرية الحية الإماراتية والعربية، ورغم ظروف الجائحة، وما ارتبط بها من حجر صحي، نظم ملتقى الراوي في سبتمبر 2020 دورته الـ20 عبر منصات التواصل الاجتماعي، وشملت فعاليته خلال هذه الدورة، جلسة افتراضية حول الكنوز البشرية الحية، وتقديم عدد من الرواة لحكايات شعبية من تراث الشعوب.

## نقل التراث الثقافي غير المادي من الكنوز البشرية الحية إلى المتعلمين والخصوصية العربية:

حدّدت اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لمنظمة اليونسكو، إلى جانب المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحية إجراءات عدة لنقل عناصر التراث الثقافي غير المادي من حملتها الكنوز البشرية الحية إلى المتعلمين،





ومنها «تيسير إنشاء أو تعزيز مؤسسات التدريب على إدارة التراث الثقافي غير المادي، وتيسير نقل هذا التراث من خلال المنتديات والأماكن المعدة لعرضه أو للتعبير عنه»[27]، وهو الأمر الذي اعتمدته الدول التي وضعت منظومات وطنية للكنوز البشرية الحية من خلال خلق مدارس ومعاهد وطنية تعمل فيها الكنوز البشرية الحية على نقل معارفها ومهاراتها للمتعلمين من الأجيال الحالية. وهو ما يفرض ضخ ميزانية مالية ضخمة وتوفير بنية تحتية مهمة، لن تستطيع أغلب الدول العربية توفيرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فصون التراث الثقافي غير المادي، ونقله من حملته إلى الأجيال الصاعدة، يتطلب التفكير في تدابير تمكن من الإبقاء على هذا التراث حياً وممارساً داخل ثقافات المجتمعات العربية المحلية، وجزءاً لا يتجزأ منها، ولهذا كان لابد من التفكير في إجراءات تحمي تراثنا الثقافي غير المادي من الزوال، وتضمن استمراريته لدى الأجيال الصاعدة بطرق حية، وبتكلفة أقل، إذن فكان من اللازم العودة إلى الإجراءات الشعبية والتقليدية لحماية هذا التراث، ومنها:

ـ الأسواق الشعبية والأسبوعية: تنتشر هذه الأسواق في أغلب البلدان العربية، ففي المغرب مثلاً يوجد أكثر من 850 سوقاً أسبوعياً، فإذا كانت هذه الأسواق تجذب يوم انعقادها شرائح عريضة من المجتمع من أجل التسوق وشراء حاجاتهم أو بيع بعض منتوجاتهم المحلية، فهي أيضاً فضاءات ثقافية تحضر فيها الثقافة الشعبية بقوة، فالسوق الشعبي مازال يحافظ على عدد من العادات والتقاليد والطقوس، كما يعرض فيه عدد من منتوجات الصناعة التقليدية كـ(الفخار، والمنسوجات التقليدية، والمنتوجات الخشبية...)، ويقصده عدد من الحرفيين ومزاولي الطب الشعبي والفنون الشعبية.



ـ الفضاءات الشعبية: في سنة 2008 سجل المغرب فضاء ساحة جامع الفنا، كما سجل الأردن في السنة نفسها الفضاء الثقافي لبدو البتراء ووادي الرم، والإمارات العربية المتحدة مع دول خليجية أخرى ستسجل المجلس في سنة 2015، ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لـ«اليونسكو». هذه الفضاءات الشعبية وغيرها حاضنة لكبار السن الذين يعدون حملة للتراث الثقافي غير المادي العربي، والذين يتمتعون بمعارف ومهارات شعبية واسعة ترتبط بالطبيعة والكون، والطب الشعبي، والتاريخ والأنساب، والحكاية الشعبية، والشعر الشعبي... وهي تقوم بدور مهم في نقل هذا التراث إلى الأجيال القادمة خاصة للشباب والأطفال.

ـ المواسم الدينية: تتعدد المواسم الدينية في الوطن العربي والتي استرعت اهتمام عدد من الباحثين في تخصصات معرفية متعددة، هذه المواسم التي ترتبط في الغالب بولي من الأولياء الصالحين، وتقام في الغالب في زمان له حمولة قدسية كالأعياد الدينية: عيدي الفطر والأضحى، والمولد النبوي، وإذا كانت هذه المواسم تحاول الحفاظ على جانب من التدين الشعبي بطقوسه ومعتقداته ورموزه، فهي أيضاً تحافظ على مظاهر متعددة للاحتفالية الشعبية كالألعاب والرياضات الشعبية، وفن السماع والمديح، والغناء الشعبي... كما أن بموازاتها تقام أسواق شعبية تجمع التجار الشعبيين

وعدداً من المهن والحرف التقليدية... ولهذا فإن هذه المواسم الدينية يمكن أن تضطلع بدور مهم في عملية نقل التراث الثقافي غير المادي من حملته من الكنوز البشرية إلى الأجيال القادمة.

ـ المهرجانات والمعارض التراثية: على مدار السنة نجد أنه يتم تنظيم عدد من المهرجانات والمعارض التراثية في الوطن العربي، تحاول إبراز الخصوصيات الثقافية لكل منطقة، والتعريف بعنصر معين من عناصر التراث الثقافي غير المادي العربي، والعمل على الحفاظ عليه، وذلك بتشجيع حملته من الكنوز البشرية الحية على المشاركة، وتستقطب عدداً من الزوار من مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية لاستكشاف تراثهم، هذه المهرجانات والمعارض التراثية إذا ما تم تنظيمها بشكل جيد، فإنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً في نقل التراث الثقافي غير المادي من حملته إلى الأجيال الصاعدة.

ـ قرى التراث: للتعريف بالتراث الثقافي غير المادي المحلي، أنشأ عدد من دول الخليج، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، قرى التراث، وهي عبارة عن متاحف في الهواء الطلق، تعرض مختلف الحياة التقليدية التي عاشها الإنسان بالخليج العربي، إضافة إلى هذا تحرص هذه القرى التراثية على إقامة ورشات في التراث، وتنظيم فعاليات تراثية عدة، للاحتفال بالأيام الوطنية، تمكن الزائر من مشاهدة عروض في الفنون الشعبية، والحكاية الشعبية، ومتابعة طرق عمل الحرف التقليدية الإماراتية، ومعها اكتشاف التراث الثقافي المحلي حياً من حملته دون وساطات، وبهذا تلعب قرية التراث اليوم أدواراً عدة لعل أهمها حماية جزء مهم التراث الثقافي غير المادي بدول الخليج من الاندثار.

## خاتمة:

تتزايد الأخطار التي تهدد التراث الثقافي غير المادي العربي بالزوال، وهو ما يستدعي التسريع بوضع منظومات وطنية للكنوز البشرية الحية العربية، ستسهم لا محالة في صون هذا التراث في طابعه الحي والممارس، وتضمن استمراريته بتوريثه للأجيال السابقة، وإذا كان العائق المادي في بعض الدول العربية يعرقل خروج القوانين الوطنية الخاصة بالكنوز البشرية الحية، وتفعيلها على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق ببناء معاهد لنقل المعارف والمهارات، فيمكن التغلب على هذا المشكل بعدد من البدائل من ثقافتنا الشعبية المحلية.

## الهوامش

1 – أحمد مرسي، مداخلة في ندوة حول المأثورات الشعبية في العالم العربي، www.umi.eg.

2 –www.unesco.org

3 – اليونسكو، دراسة الحالة رقم 24، صون التراث من خلال نظام للكنوز البشرية الحية في الفلبين، منشور على موقع المنظمة.

4– ناسمي محمد، قراءة مقارنة في المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحية، مجلة الفنون الشعبية المصرية، ع يناير – فبراير – مارس، 2019.

5 – Unesco, Directives pour l'établissement de systèmes nationaux de Trésors humains vivants, pdf. www.unesco.org

6 – ناسمي محمد، توثيق الكنوز البشرية الحية بإقليم سيدي بنور، بحث لنيل درجة الماجستير في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن امسيك، الموسم الجامعي 2015/2016، ص 132.

7 – unesco.org

8 – http://www.maitresdart.com/qui_sommes_nous.html

9 – unesco.org

10 – www.muritaninflsh.net.

11 – وزارة الثقافة المغربية، مشروع قانون الكنوز الإنسانية الحية.

12 – Unesco, Directives

13 – نادية يعقوب، الفولكلور (المأثورات الشعبية)، ترجمة نادية يعقوب، مقال منشور على الإنترنت. (pdf) ص6.

14 – اليونسكو، ما هو التراث الثقافي غير المادي، ص 6، (PDF)، منشور في موقع: www.Unesco.org

15 – اليونسكو، تصدير، الاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي 2003، ص 1.

16 – المرجع نفسه، ص 2.

17 – ناسمي محمد، حضور الكنوز البشرية الحية في الاتفاقيات الدولية، مجلة التراث الشعبي، العدد النصف السنوي الأول، سنة 2019.

18 – المرجع نفسه، ص 3.

19 – المرجع نفسه، ص 5.

20 – المرجع نفسه، ص 6.

21 – المرجع نفسه.

22 – المرجع نفسه.

23 – وزارة الثقافة المغربية، مرجع سابق، ص 1، بتصرف.

24 – http://matataes.gov.ma/ar/المحافظة – على – الحرف

25 – معهد الشارقة للتراث، كتيب جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي، الدورة 3، 2018/2019.

26 – المرجع نفسه، ص 14.

27 – اليونسكو، اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي مرجع سابق، ص 6.

## المصادر والمراجع:


ـ أحمد مرسي، مداخلة في ندوة حول المأثورات الشعبية في العالم العربي، www.umi.eg.

ـ معهد الشارقة للتراث، كتيب جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي، الدورة 3، 2018/2019.

ـ نادية يعقوب، الفولكلور (المأثورات الشعبية)، ترجمة نادية يعقوب، مقال منشور على الإنترنت. (pdf).

ـ ناسمي محمد، توثيق الكنوز البشرية الحية بإقليم سيدي بنور، بحث لنيل درجة الماجستير في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن امسيك، الموسم الجامعي 2015/2016.

ـ ناسمي محمد، قراءة مقارنة في المنظومات الوطنية للكنوز البشرية الحية، مجلة الفنون الشعبية المصرية، ع يناير – فبراير – مارس، 2019.

ـ ناسمي محمد، حضور الكنوز البشرية الحية في الاتفاقيات الدولية، مجلة التراث الشعبي، العدد النصف السنوي الأول، سنة 2019.

ـ وزارة الثقافة المغربية، مشروع قانون الكنوز الإنسانية الحية.

ـ اليونسكو، تصدير، الاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي 2003.

ـ اليونسكو، ما هو التراث الثقافي غير المادي، ص 6، (PDF)، منشور في موقع: www.Unesco.org

– Unesco, Directives pour l'établissement de systèmes nationaux de Trésors humains vivants, pdf. www.unesco.org


## المواقع الإلكترونية:


– unesco.org

– http://www.maitresdart.com/qui_sommes_nous.html

– www.muritaninflsh.net.

– http://matataes.gov.ma/ar/المحافظة – على – الحرف